وجود الماهية المطلقة المبهمة من حيث انها كذلك في الذهن وامتناع وجودها
فيه من حيث انها تتكيف بالتشخصات الخارجية التي صادفت بها موجودة في
الخارج فاتحاد تلك الهوية الذهنية مع الموجود في الخارج لا يتصور الا
بعد تجريد كل منهما عما يعرضه وتشخصه فلا يكون ح وحدة الهوية الموجودة
في الخارج محفوظة في نفس الامر بحسب وجودها الذهني فلا يكون الموجود
في الذهن عين الموجود في الخارج من حيث هما موجودان فيهما بل يكون
عينه اذا جردا عن جميع عوارضهما المشخصة فلا يكون هو عينه مطلقا وبما
قررنا اندفع ما اورد عليه من ان كون الموجود في الذهن شخصا ذهنيا
محفوظا بعوارض يكون بعد التجريد عين الشخص الخارجي لا ينفي كون
الشخص الخارجي محفوظا في الذهن وموجودا فيه محفوظا بتلك
العوارض فليتامل ثم قال هذا المورد بل الحق في الجواب ان يقال الحكم بان
ب مثلا في الخارج هو ما كان في الخارج يستدعي حفظ الذات و
استمرارها في الخارج ولا ينفع كونها في الذهن محفوظة نعم الحفظ في
الذهن انما ينفع العلم بان ب كا ا وامان ب كان ا في الخارج
فلا بد فيه ان لا يكون الذات مفقودة في الخارج انتهى اقول وانت
خبير بانه لو سلم انحفاظ الذات الموجودة في الخارج في نفس الامر فللخصم
ان يقول بكفاية هذا القدر من بقاء الذات وانحفاظها في صحة الاعادة
وعدم الاحتياج في ذلك الى انحفاظها بحسب الخارج فان المنافي لصحة
الاعادة انما هو الاثنينية الصرفة في كلا الوجودين لا الاثنينية الصرفة
في الوجود الخارجي فليتامل قوله وايضا كان المعدوم موجودا في
الذهن كذلك المبدا المفروض موجود فيه يعني ان كون هذا المعدوم

الخارجي

الخارجي باقيا في نفس الامر بحسب وجوده الذهني لا يصحح كونه معادا بحدوث
الوجود الثاني فانه كما ان هذا المعدوم وهو ا موجود في الذهن كذلك
المبدا المفروض وهو ج موجود فيه ضرورة كون جميع الحوادث موجودة
في الاذهان العالية قبل حدوثها فليس نسبة الوجود الثاني الذي هو ب الى المعدوم
السابق الوجود الذي هو ا اولى من نسبته الى المبدا المفروض الذي هو ج
موجود فيه ضرورة كون جميع الحوادث موجودة في الاذهان العالية قبل حدوثها
فليس نسبته لفرض كون ا و ج متساويين في الماهية ولوازمها وفي الوجود
الذهني ايضا فكما يجوز ان يكون ج ان يكون ب معادا كذلك يجوز ايضا
ان يكون مبدا مستانفا فلا يتميز في الواقع كونه معادا عن كونه مبدا و
مستانفا هكذا ينبغي ان يقرر هذا الكلام على ما يظهر بالتامل التام قوله
ولا يخفى ان معنى تقدم الشيء مطلقا اه تفصيله ان معنى تقدم الشيء على
اخر سواء كان تقدمه عليه تقدما ذاتيا او زمانيا ان يكون وجود الشيء
الاول متقدما على وجود الشيء الثاني ذاتا او زمانا فنقول لو اعيد المعدوم
لزم تقدم مبدا الوجود على نفسه تقدما زمانيا واللازم باطل والملزوم مثله
بيان الملازمة انه لو اعيد المعدوم لزم تخلل العدم بين الوجود الخاص
ونفسه بل لزم بقاؤه عليه فان اعادة المعدوم انما يتصور بان يوجد الشيء
ثم يعدم ثم يوجد بالوجود الذي كان له سابقا فان الشيء الواحد لا يكون
وجوده الا خارجيا اذ لا وحدة للشيء في الخارج الا باعتبار الوجود
وتخلل العدم بين الوجود الخاص ونفسه يستلزم كون العدم مسبوقا
بذلك الوجود وسابقا عليه بعينه وهو يستلزم تقدم ذلك الوجود
على نفسه بالزمان واما بطلان اللازم فلان تقدم الشيء على نفسه بالزمان

Copyright © King Saud University